فنظر الى ذاته وصولة لنا في امتناع وثبوته لا مزلزم له كامتناع الحكم عليه والاستناد اليه على ان
الكلام ليس في الوجوه بل في الاعادة اي هل له ايجاد ثانيا لذلك الشيء بعينه وامكان الوجود له يستلزم
امكانا لا نقول لو امتنع المعدوم له لزم له لامتنع وجوده اولا كما لو امتنع لذاته ثم امكان الوجود
مستلزم له امكان الايجاد وسيما بالنظر الى قدرته واصرح على ان المراد بالاعادة هنا كونه معادا
وهو مع الوجود ثانيا قوله والمنكرون منهم من ادعى الضرورة وقال الحكم بان الموجود
ثانيا ليس بعينه سوا الموجود اولا ضرورة لا يشرد فيه العقل عند الكوص عن شوايب التقليد
والتعصب واستحسنه الامام في المباحث حيث قال ونعم ما قال الشيخ من ان كل من راجع
الى فطرة السليمة ورفض عن نفسه الميل والتعصب شهد عقله الصريح بان اعادة المعدوم
ممتنع ورد بالمنع كيف وقد قال بجوازه كثير من العقلاء وقام البرهان عليه ومنهم من تمسك
بوجوه الاول لو اعيد المعدوم بعينه لزم تخلل العدم بين الشيء ونفسه واللازم باطل بالضرورة ووجه
ذلك بحسب قيد فان معناه عند الخصوم تخلل العدم بين زمان وجوده بعينه واتصاله بالشيء
بل وجوده بالسابق واللاحق نظرا الى الوقتين لا ينافي اتحاده بالشخص ولكن لصحة تخلل العدم
كتخلل الوجود بين العدم السابق واللاحق وحصل صاحب المواقف هذا بيانا لدعوى الضرورة
وهو مخالف لكلام العدم وللشيخ من ضرورته مقدمة الدليل لا يوجب ضرورة المدعى الثاني
لو جاز اعادة المعدوم بعينه اي بجميع مشخصاته لجاز اعادة وقته الاول لانه من جملة المشخصات
ضرورة ان الموجود يتقيد كونه في هذا الوقت غير الموجود بقيد كونه في وقت آخر وله ثانيا الوقت ايضا
معدوم يجوز اعادته لعدم التمايز او بطريق اللزام على من يقول بجواز اعادة المعدوم الكل لكن
اللازم باطل لقضاية الكون الشيء مبتدأ من حيث انه معاد اذ له معنى المبتدأ الا الموجود في وقته
الاول من هذا جمع بين المتقابلين حيث صدق على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة انه
مبتدأ ومعاد اشترنا اليه من لزوم كونه مبتدأ من جهة كونه معادا ومنع لكونه معادا الا انه
الموجود في الوقت الثاني ولهذا قد وجد في الوقت الاول ورفع للتفرقة والا مسار بين المبتدأ و
المعاد حيث لم يكن معادا الا من حيث كونه مبتدأ او الا مسار بينهما بحسب الفعل ضرورة وقد يجعل
هذا الوجه ثلثة اوجه بحسب ما يلزم من الفساد والجواب اما لانه لم يكن الوقت من المشخصات
فانا نقطعون بان هذا الكتاب هو بعينه الذي كان بالامس مع ان من زعم خلافه فيكل نسب
الى السفسطة وتعاند الاعتبارات والاضافات لا ينافي الوحدة الشخصية بحسب الخارج ولو

الوجوه

سلم فلا نسلم ان ما بعد الوقت الاول يكون مبتدأ البتة وانما يلزم لو لم يكن الوقت ايضا معادا
اولم يكن مسبوقا بحدوث آخر وهذا ما قال ان المبتدأ هو الواقع اولا لا الواقع في الزمان الاول
والمعاد هو الواقع ثانيا لا الواقع في الزمان الثاني وهذا يمكن ان يدفع بما قال لو اعيد الزمان
بعينه لزم التسلسل لانه لا مغايرة بين المبتدأ والمعاد بالماهية ولا بالوجود ولا بشيء من العوارض
والاحكام بل اعادة له بعينه بل بالغلبة والبعدية بان هذا في زمان سابق وقال ان زمانا لا حق فيكون
لذلك زمان يكون اعادته بعد العدم وبشكل الثالث لو جاز ان يعاد المعدوم بعينه لجاز ان يوجد
ابتداء ما يماثله في الماهية وجميع العوارض وزمان عدم التميز ونفس الامر غير لازم كيف ولو
لم يجز لم يكن شيء وعند الفعل غير مسلم لانه اذا يمكن ان يقال ما هو منه
ونفس الامر وهذا جواب بانه لو صح هذا الدليل لجاز وقوع شخصين من ايضا ابتداء بعينه ما ذكر
ويلزم عدم التميز وحاصله انه لا تعلق لذاتيا اعادة المعدوم الدليل بان المعدوم بعينه الا بشأن
اليه اذ لم يبق له ثبوت اصلا فيمتنع الحكم عليه بصحة العود لان الحكم بثبوت شيء لشيء يقتضي
تميز وثبوته في الجملة والجواب عند المعتزلة القائلين بثبوت المعدوم وبقاء ذاته ظرا وعندنا
ان التميز والثبوت عند العقل كاف في صحة الحكم والا حتاج الى الثبوت العيني انما هو عند ثبوت
الصفة له في الخارج وسابقا ان القضية لا يكون في ذهنه له حقيقة ولا خارجية ولا يفيد الا صحة
العود في الذهن ليس شيء لانا نأخذ للقضية موضوعا عاما سوا ما يصدق عليه الوصف
العنوان في الجملة يصدق عليها كلي مثل ما يصدق عليه انه معدوم في الخارج يصدق عليه
انه يوجد في الخارج ولو سلم في الذهن معناها ان الموضوع الماخوذ في الذهن محكوم عليه بالمحمول
فالمعنى هنا ان المعنى الزمني المعدوم في الخارج يصح ان يعاد ويوجد في الخارج وبالجملة هذا كما يقال
المعدوم الممكن يجوز ان يوجد ويسلم لكن يجوز ان يتعلق الغرض بذلك من الحكم على ما ليس بموجود في الخارج
حال الحكم وهذا جار في جميع الوجوه بانا نفرض لا اعادة ان يوجد ذلك الشيء الذي فني بجميع
اجزائه وعوارضه بحيث تقطع كل من يدله بانه هو ذلك الشيء حكما فيكون الاعدام كله بل ان تلك الحركة
بنا لهما وهبا آنها ولا يضر كون هذا معادا في زمان وذلك مبتدأ في زمان آخر ولا المنافشة
في ان هذا نفس الاول او مثله وهذا القدر كاف في اثبات الحشر ولا يبطل بشيء من الوجوه
قول المحدث الكلي عند العلماء اسم الطبيعي الذي له بعينه في الذهن ولا في الفلسفة
انه لا معاد لان انسان اصله زعما منهم ان هذا الهيكل المخصوص بما له من المزاج والعوارض